بجواب ثم جوز جوابا آخر وضعف الجوابين ابن دقيق العيد فرجحت الجواب برد هما فقوله فان لفظا ردا ابن
الصلاح فانه قال انه غير مستنكر ان يراد بالحسن معناه اللغوي دون الاصطلاحي قال ابن دقيق العيد ويلزم عليه
ان يطلق الحديث الموضوع اذا كان حسن اللفظ انه حسن وقوله او يرد ما يختلف سنده هذا هو الجواب
الاول الذي اجاب به ابن الصلاح ان ذلك راجع للاسناد بان يكون له اسنادان احدهما صحيح والاخر حسن
قال ابن دقيق العيد يرد عليه الاحاديث التي قيل فيها حسن صحيح مع انه ليس لها الا مخرج واحد وفي كلام الترمذي
في مواضع يقول هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من هذا الوجه وهذا معنى فكيف ان قد وصف ان يكون
وصف حديث فرد بانه حسن صحيح كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة اذا بقي نصف شعبان
فلا تصوموا فقال فيه الترمذي حسن صحيح لا نعرفه الا من هذا الوجه على هذا اللفظ ص

ولابي الفتح في الاقتراح ان انفراد الحسن ذو اصطلاحي وان يكن صح فليس يلتبس
كل صحيح حسن لا ينعكس واورد واما صح افرادا حيث اشترطنا غير ما اسناد ش
ولهذا جواب عن الاستشكال المذكور اجاب به ابن دقيق العيد في الاقتراح بعد رد الجوابين المتقدمين
وحاصله ان الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحيح الا حيث انفرد الحسن فيراد بالحسن حينئذ المعنى
الاصطلاحي واما ان ارتفع الى درجة الصحيح فالحسن حاصل لا محالة تبعا للصحيح لان وجود الدرجة
العليا ولهي الحفظ والاتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصدق فيصح ان يقال حسن باعتبار الصفة الدنيا
صحيح باعتبار الصفة العليا قال ويلزم على هذا ان يكون كل صحيح حسنا ويؤيده قولهم حسن في الاحاديث
الصحيحة وهذا موجود في كلام المتقدمين انتهى وقد تقدم ان ابن المواق قال كل صحيح عند
الترمذي حسن وليس كل حسن صحيحا وقوله واورد اي هذا ايرادا اورده ابن سيد الناس
ابو الفتح على ابن المواق فقال قد بقي عليه انه اشترط في الحسن ان يروى نحوه من وجه آخر ولم
يشترط ذلك في الصحيح فانتفى ان يكون كل صحيح حسنا انتهى فعلى هذا الافراد الصحيحة ليست
بحسنة عند الترمذي اذ يشترط في الحسن ان يروى من غير وجه كحديث الاعمال بالنيات وحديث
السفر قطعة من العذاب وحديث نهى عن بيع الولاء وعن هبته قلت وجواب ما اعترض به ان الترمذي
انما يشترط في الحسن مجيئه من وجه آخر اذا لم يبلغ رتبة الصحيح فان بلغها لم يشترط ذلك بدليل قوله في مواضع
هذا حديث حسن صحيح غريب فلما ارتفع الى درجة الصحيح اثبت له الغرابة باعتبار فرديته ص القسم الثالث الضعيف

اما الضعيف فهو ما لم يبلغ مرتبة الحسن فان بسط بغي ففاقد شرط قبول قسم واثنين قسم غيره وضموا
سواهما فثالث وهكذا وعد لشرط غير مبدو فذا قسم سواها ثم زد غير الذي قدمته ثم على ذا فاحتذ ش
اي ما قصر عن رتبة الحسن فهو ضعيف وقول ابن الصلاح هو ما لم يجمع صفات الصحيح ولا صفات الحسن فذكر الصحيح غير محتاج
اليه لان ما قصر عن درجة الحسن فهو عن الصحيح اقصر وان كان بعضهم يقول ان الفرد الصحيح لا يسمى حسنا على
رأي الترمذي فقد تقدم رده وقوله وان بسط بغي اي وان اريد بسط اقسام الضعيف فما فقد فيه شرط

من شروط القبول قسم

من شروط القبول قسم وشروط القبول هي شروط الصحيح والحسن وهي ستة اتصال السند
حيث لم ينجبر المرسل بما يؤكده وعدالة الرجال والسلامة من كثرة الخطاء
والغفلة ومجي الحديث من وجه آخر حيث كان في الاسناد مستور لم تعرف اهليته وليس
متهما بكثير الغلط والسلامة من الشذوذ والسلامة من العلة القادحة فما فقد فيه الاتصال
قسم ويدخل تحته قسمان الاول المنقطع والثاني المرسل الذي لم ينجبر وقوله واثنين قسم غيره
اي وما فقد فيه شرطان من الشروط المتقدمة قسم آخر ويدخل تحته اثنا عشر قسما الاول فقد
العدالة ويدخل تحته الضعيف والمجهول وهذه اقسام الثالث مرسل في اسناده ضعيف
الرابع منقطع فيه ضعيف الخامس مرسل فيه مجهول السادس منقطع فيه مجهول السابع مرسل
فيه مغفل كثير الخطاء وان كان عدلا الثامن منقطع فيه مغفل كذلك التاسع مرسل فيه
مستور ولم يجبر بمجيئه من وجه آخر العاشر منقطع فيه مستور ولم يجئ من وجه آخر الحادي عشر
مرسل شاذ الثاني عشر منقطع شاذ الثالث عشر مرسل معلل الرابع عشر منقطع معلل
وقوله وضموا سواهما فثالث اي وضموا الى فقد الشرطين المتقدمين فقد شرط ثالث فهو قسم
ثالث من الاقسام ويدخل تحته عشر اقسام وهي هذه الخامس عشر مرسل شاذ فيه عدل
مغفل كثير الخطاء السادس عشر منقطع شاذ فيه مغفل كذلك السابع عشر مرسل معلل
فيه ضعيف الثامن عشر منقطع معلل فيه ضعيف التاسع عشر مرسل معلل فيه مجهول
العشرون منقطع معلل فيه مجهول الحادي والعشرون مرسل معلل فيه مغفل كذلك
الثاني والعشرون منقطع معلل فيه مغفل كذلك الثالث والعشرون مرسل معلل فيه
مستور لم ينجبر الرابع والعشرون منقطع معلل فيه مستور كذلك وقوله وهكذا اي
وهكذا افعل الى آخر الشروط فجد ما فقد فيه الشرط الاول وهو الاتصاله مع شرطين آخرين
غير ما عدم وهما السلامة من الشذوذ والعلة ثم ما فقد فيه شرط آخر مضموما الى فقد هذه
الشروط الثلاثة وهي هذه الخامس والعشرون مرسل شاذ معلل السادس والعشرون
منقطع شاذ معلل السابع والعشرون مرسل شاذ معلل فيه مغفل كذلك الثامن والعشرون
منقطع شاذ معلل فيه مغفل كذلك وقوله وعد لشرط غير مبدو اي وعد فابدا بما
فقد فيه شرط واحد غير ما بدأت به اولا وهو ثقة الراوي وتحته قسمان وهما التاسع والعشرون
ما في اسناده ضعيف والثلاثون ما فيه مجهول وقوله ثم زد غير الذي قدمته اي ثم زد على
فقد عدالة الراوي فقد شرط آخر غير ما بدأت به وتحته قسمان وهما الحادي والثلاثون ما
فيه ضعيف وعلة الثاني والثلاثون ما فيه مجهول وعلة وقوله ثم على ذا فاحتذ اي ثم احتذ على
هذا الحذو وادخلت الياء في آخره لضرورة القافية والمراد بكل هذا العمل الثاني الذي بدأت

Copyright © King Saud University